Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

# المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

# LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## 27 Avril 2010
## 27 أبريل 2010

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

***المغرب/تشغيل/حقوق الانسان/اتفاقية***
***التوقيع بالرباط على اتفاقية وبروتوكول شراكة يهمان التكوين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان***

الرباط /26 /4/ومع/ تم اليوم الإثنين بالرباط, التوقيع على اتفاقية تعاون وشراكة, وبروتوكول شراكة وتعاون يهمان التكوين في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ويهدف بروتوكول الشراكة والتعاون, الذي وقعه رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني ووزير التشغيل والتكوين المهني السيد جمال اغماني والممثل المقيم لفرع مؤسسة فريدريش إيبرت بالمغرب السيد أولريتش ستورك, ورئيس معهد تكوين العاملين في مجال التنمية السيد كمال الحبيب, إلى خلق دينامية للتكوين والتفكير حول مواضيع تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر منتديات للحوار وتبادل الخبرات, وتسخير كافة المجهودات والوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح برنامج التكوين وتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني.

أما اتفاقية التعاون والشراكة, التي وقعها رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومدير معهد تكوين العاملين في مجال التنمية, فتهم تعزيز مجهودات إصلاح العدالة عبر إنجاز دورات تكوينية لفائدة مهنيي العدالة بالمغرب وأطر الحركة الجمعوية المعنية والمهتمة.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة في تطوير وتنمية الشراكة ما بين الحركة الجمعوية والفاعلين المؤسساتيين والمهنيين في مجال العدالة بالمغرب, من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشفافية والنزاهة في ميدان العدالة وإعمال الصكوك الدولية المتعلقة بها.

كما ترمي إلى تقوية القدرات وتنمية تبادل الخبرات بين مهنيي العدالة والفاعلين الجمعويين على المستوى المحلي والوطني, بالإضافة إلى المساهمة في إحداث فضاءات للتفكير الجماعي والحوار البناء حول تعزيز استقلالية القضاء وإصلاح منظومة العدالة.

وفي كلمة بالمناسبة, أكد السيد جمال أغماني على انخراط الوزارة في الجهود الرامية إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وجبر الضرر الجماعي عبر وضع برامج للتكوين في هذا المجال.

من جانبه, قال السيد أحمد حرزني إن مسألة جبر الضرر الجماعي وترسيخ حقوق الإنسان لا يمكن أن تنهض بها مؤسسة واحدة كيفما كانت قدراتها, مؤكدا في هذا الصدد على ضرورة تظافر جهود كافة الفاعلين من أجل تحقيق ذلك على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان أضحت ملكا للجميع.

من جهته, أوضح السيد كمال الحبيب أن الاتفاقية التي وقعها المعهد مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تندرج في إطار برنامج شرع فيه منذ سنة ويستهدف تكوين أطر وزارة العدل والفاعلين في مجال العدل على الإدماج والتشبع بمبادئ حقوق الإنسان, معتبرا أن الإصلاح الديمقراطي لا يمكن أن يمر إلا عبر إعادة النظر في مؤسسة العدالة.

وبنفس المناسبة, أعطيت انطلاقة برنامج تكويني تنظمه وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجالات "التدبير, تدبير المشاريع وتقنيات التسويق", لفائدة أعضاء التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي, وأطر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على الصعيد المركزي والجهوي, في إطار تفعيل شراكة الوزارة مع المجلس , وذلك بغلاف مالي يصل إلى 573 ألف و825

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

درهم.

وسيشتمل هذا البرنامج التكويني, المندرج في إطار برنامج عمل 2010 ضمن اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, على ثلاث دورات تهم الأولى مجال التدبير (أبريل 2010 ), وتنكب الثانية على "تدبير المشاريع" (ماي 2010), في حين تتناول الثالثة "تقنيات التسويق" (يونيو 2010).

ر/در/ س ر ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

***MAROC-DROITSHOMME-CONVENTION***

***Signature d'une convention et d'un protocole de partenariat pour la promotion de la culture des droits humains***

Rabat, 26 avr (MAP)- Une convention de partenariat et un protocole de coopération portant sur la formation dans le domaine des droits de l'Homme et la promotion de la culture des droits humains, ont été signés lundi à Rabat.

Signé par le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, le ministre de l'Emploi et de la formation professionnelle, M. Jamal Rhmani, le représentant résidant de la Fondation Friedrich Ebert, M. Ulrich Storck, et le directeur de l'Institut de formation des agents du développement, M. Kamal Lahbib, le protocole de partenariat et de coopération vise à créer une dynamique de formation et de réflexion sur des thèmes relatifs à la promotion des droits humains à travers la mise en place de forums de dialogue et d'échange d'expertises.

Il vise également la mobilisation des efforts et des moyens matériels et financiers en vue de garantir le succès du programme de la formation et le renforcement des capacités des cadres du ministère de l'Emploi et de la formation professionnelle.

S'agissant de la convention de partenariat, elle a été signée par le président du CCDH et le directeur de l'Institut de formation des agents du développement.

La convention s'inscrit dans le cadre de la réforme judiciaire à travers l'organisation de sessions de formation en faveur des professionnels de la justice au Maroc et des cadres du mouvement associatif concernés.

Elle vise, à travers des actions d'animation, de mobilisation et de formation, à contribuer au développement d'un partenariat entre le mouvement associatif, les acteurs institutionnels et les professionnels de la justice au Maroc, en vue de promouvoir les droits de l'Homme, la transparence et l'intégrité dans ce domaine, et mettre en Âœuvre les conventions internationales y afférentes.

Outre la participation à la création d'espaces de réflexions collectives et d'un dialogue constructif sur le renforcement de l'indépendance de la justice et sur la refonte du système judiciaire, cette convention a également pour objectifs la consolidation des capacités, l'échange des expertises entre le corps de la justice et les acteurs associatifs sur le plan local et national.

S'exprimant à cette occasion, M. Rhmani a souligné l'adhésion de son département aux efforts visant la promotion de la culture des droits de l'Homme et la réparation collective, à travers la mise en place de programmes de formation en la matière.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

De son cô té, M. Herzenni a affirmé que la question de la réparation collective et la consécration de la culture des droits humains ne peut être traitée par une seule institution, soulignant à cet égard la nécessité de conjuguer les efforts de l'ensemble des acteurs concernés.

La convention signée s'inscrit dans le cadre d'un programme lancé depuis un an et visant notamment la formation des cadres du ministère de la Justice, a indiqué pour sa part le directeur de l'Institut de formation des agents du développement.

Par la même occasion, il a été procédé au lancement du programme de formation sur la gestion des projets et les techniques de marketing, destiné aux membres des coordinations locales du programme de réparation communautaire et aux cadres du CCDH.

Ce programme de formation, qui s'inscrit dans le cadre du plan d'action 2010 de la convention de partenariat signée entre le CCDH et le département de l'emploi, sera organisé sur trois sessions. La première session (avril 2010) a trait à la gestion, la deuxième sera axée sur la gestion des projets (mai 2010) et la dernière se penchera sur les techniques de marketing (juin 2010).(MAP).

HS---TRA.

MN.

ô©. MAP 261807 GMT AVR 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

توقيع اتفاقية وبرتوكول شراكة يهمان التكوين في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان

# 573 ألف درهم لإدماج المقاربة الحقوقية في العمل المهني

■ الرباط - **سناء الزوين** ■

سيستفيد مهنيو قطاع التشغيل والعدل من التكوين في مجال حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وذلك بموجب اتفاقية تعاون وشراكة تم توقيعها، أمس الاثنين بالرباط، بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، وبروتوكول شراكة وتعاون بين المجلس ووزارة التشغيل والتكوين المهني، ومؤسسة فريدريش إبريت، ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية.

ويسعى البروتوكول، الذي وقع مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، إلى خلق ديناميكية للتكوين والتفكير حول مواضيع تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر منتديات للحوار وتبادل الخبرات، وكذا تسخير كافة المجهودات والوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح برنامج التكوين وتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني. وفي هذا الصدد، أكد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن الشراكة تهدف إلى الرفع من قدرات الفاعلين في مجال جبر الضرر الجماعي وحقوق الإنسان بصفة عامة.

من جانبه، أوضح جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني، أن الهدف من توقيع هذا البروتوكول هو إدماج المقاربة الحقوقية واستحضارها في العمل المهني، مشيرا إلى أنه سيتم الرفع من قدرات جهاز تفتيش الشغل، عن طريق تفعيل مقتضيات ذلك البروتوكول.

وستستهدف الاتفاقية، التي تصبو إلى تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان، تكوين 50 مفتش شغل و5 أطباء و10 مهندسين مختصين في النظافة والأمن، إضافة إلى 10 مفتشين ومراقبين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ إجمالي يصل إلى 573825 درهما خلال الفترة ما بين 2010 و2011.

ومن جهة أخرى، أكد أولريتش ستورك، الممثل المقيم لفرع مؤسسة فريدريش إبريت بالمغرب، أن دعم المؤسسة الألمانية لهذه الشراكة يأتي في إطار البرنامج الذي وضعته المؤسسة في المغرب والدول المجاورة، والذي يهم سياسة التشغيل والأمن الاجتماعي.

وأما الاتفاقية الأولى، التي وقعت بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومعهد تكوين العاملين في مجال التنمية، فتهدف إلى تعزيز مجهودات إصلاح مجال العدالة عبر إنجاز دورات تكوينية لفائدة مهنيي العدالة بالمغرب وأطر الحركة الجمعوية المعنية والمهتمة.

وتسعى هذه الاتفاقية، من خلال أنشطة التعبئة والتنشيط والتكوين، إلى المساهمة في تطوير وتنمية الشراكة ما بين الحركة الجمعوية والفاعلين المؤسساتيين والمهنيين في مجال العدالة بالمغرب، من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشفافية والنزاهة في ذلك المجال، وإعمال المواثيق الدولية المتعلقة به. كما ترمي إلى تقوية القدرات وتنمية تبادل الخبرات بين مهنيي العدالة والفاعلين الجمعويين على المستوى المحلي والوطني، بالإضافة إلى المساهمة في إحداث فضاءات للتفكير الجماعي والحوار البناء حول تعزيز استقلالية القضاء وإصلاح منظومة العدالة.

وتم إعطاء الانطلاق لبرنامج تكويني تنظمه وزارة التشغيل والتكوين المهني في مجالات: التدبير، تدبير المشاريع وتقنيات التسويق»، لفائدة أعضاء التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي، وأطر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على الصعيدين المركزي والجهوي، وذلك في إطار تفعيل شراكة الوزارة مع المجلس.

وسيضم هذا البرنامج التكويني، المندرج في إطار برنامج عمل 2010 ضمن اتفاقية الشراكة الموقعة بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثلاث دورات؛ تهم الأولى: مجال التدبير (أبريل 2010 )، فيما تنكب الثانية على «تدبير المشاريع» (ماي 2010)، في حين تتناول الثالثة «تقنيات التسويق» (يونيو 2010).

***MAROC-CCDH-RÉGION-FORMATION***

***Montage de projets et bonne gouvernance au coeur d'une session de formation à Errachidia***

Errachidia, 25 avr (MAP)- Les techniques de montage des projets et les critères de bonne gouvernance ont été le menu principal d'une session de formation, organisée ce week-end, en faveur d'agents de développement des zones bénéficiant du programme de réparation communautaire dans la province d'Errachidia.

Animée par le coordinateur du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) à Ouarzazate, Abdellatif Kacem, cette formation a permis aux participants d'être au fait des cycles de vie d'un projet et des modalités administratives, financières et participatives à son accomplissement.

Les participants à cette session de formation, organisée à l'initiative du Réseau des Associations de Développement des Oasis du Sud-Est (RADOSE), ont ainsi pris connaissance des étapes d'identification, de planification, d'exécution et d'évaluation des projets, ainsi que de la particularité et des nécessités de chaque étape.

Conseillers, acteurs associatif et techniciens de services extérieurs des six communes ayant fait l'objet de manière directe ou indirecte de violations passées des droits humains, ont ainsi débattu des modalités d'approcher les bailleurs de fonds et les types de partenariats possibles, dans ce cadre.

Le programme de cette formation a porté également sur la bonne gouvernance, en tant qu'outil d'accompagnement de tous les projets de développement et nouvelle approche de gestion dans les cadres administratif, associatif, économique et politique.

L'objectif est de doter tous les intervenants dans les zones d'intervention du RADOSE en l'occurrence Guers Tiâllaline, Amellagou, Imilchil, Bouzmou, Gourrama et Goulmima, d'outils pratiques et théoriques à même de les propulser vers une nouvelle forme de gouvernance locale, à même d'aider au développement de ces zones.

Initiée en partenariat avec le CCDH et la Fondation CDG, le projet de bonne gouvernance ambitionne le renforcement des capacités des acteurs locaux, afin de leur assurer une participation efficiente dans le processus de développement et la mise en place des fondements de la démocratie locale.

Parmi les objectifs de ce projet, il y a lieu de citer le renforcement de l'intégration du citoyen et des droits des enfants ainsi que ceux des catégories les plus démunies, ainsi que la consolidation du leadership des femmes de la région.

Outre le renforcement des capacités des acteurs locaux, les actions prévues dans le cadre de la réparation communautaire dans la

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

province d'Errachidia portent sur la préservation active de la mémoire et réhabilitation des lieux de mémoire, la promotion des activités génératrices de revenus, l'intégration de la femme, la protection de l'environnement et l'amélioration de l'accès aux services sociaux.

Le programme de réparation communautaire dans la province d'Errachidia se décline sous deux grands aspects, le premier concerne la dimension symbolique consistant en la préservation positive de la mémoire, et le deuxième aspect relatif à la dimension sociale et de développement, visant l'intégration de la province dans la dynamique de développement. (MAP)-.

EL---BR.

LC.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

LE SOIR

## Droit de l'Homme

# Le CCDH montre la voie

Les techniques de montage des projets et les critères de bonne gouvernance ont fait l'objet d'une session de formation, organisée dernièrement par le CCDH, en faveur d'agents de développement des zones bénéficiant du programme de réparation communautaire à Errachidia. Cette formation a permis aux participants d'être au fait des cycles de vie d'un projet.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الرشيدية

# برنامج لجبر الضرر الجماعي بالمدينة

شكل موضوع تقنيات اعداد المشاريع ومعايير الحكامة الجيدة محور دورة تكوينية نظمت نهاية الأسبوع الجاري لفائدة العاملين في مجال التنمية بالمناطق المستفيدة من برنامج جبر الضرر الجماعي باقليم الراشيدية.

ومكنت هذه الدورة التكوينية، التي أطرها منسق المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بورزازات، عبد اللطيف قاسم، المشاركين من الاطلاع على المراحل التي يمر منها اعداد المشاريع والمساطر الادارية والمالية والتشاركية التي تواكبها.

كما تمكن المشاركون خلال هذا اللقاء، الذي نظمته شبكة الجمعيات التنموية بواحات الجنوب الشرقي، من الاطلاع على مراحل تحديد وتخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع، وكذا على خصوصية وضروريات كل مرحلة على حدة.

وفي هذا الإطار، ناقش مستشارون وفاعلون جمعويون وتقنيو المصالح الخارجية من الجماعات الست التي كانت موضوع انتهاكات ماضي حقوق الانسان بشكل مباشر أو غير مباشر آليات مقاربة المانحين وأشكال الشراكات الممكنة.

كما تضمن برنامج هذه الدورة التكوينية

موضوع الحكامة الجيدة باعتبارها أداة لمواكبة كل المشاريع التنموية ومقاربة جديدة للتدبير الإداري والسياسي والجمعوي والاقتصادي والسياسي.

ويكمن الهدف من ذلك في تمكين المتدخلين بمناطق تدخل شبكة الجمعيات التنموية بواحات الجنوب الشرقي كاملاكو واملشيل وبوزمو وكرامة وكلميمة، من الآليات التطبيقية والنظرية والدفع بها نحو شكل جديد للحكامة المحلية والاسهام في تنمية هذه المناطق.

ويتوخى مشروع الحكامة الجيدة المنظم بشراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، تعزيز قدرات الفاعلين المحليين قصد تمكينهم من مشاركة فعالة في مسلسل التنمية وإرساء دعائم الديموقراطية المحلية.

ومن بين أهداف هذا المشروع، تعزيز اندماج المواطن وحقوق الأطفال والفئات الهشة وتقوية ريادة نساء المنطقة.

وإلى جانب تعزيز قدرات الفاعلين المحليين، تهم الأنشطة المرتقبة في إطار جبر الضرر الجماعي بإقليم الرشيدية، المحافظة الفاعلة على الذاكرة وترميم الفضاءات المرتبطة بالذاكرة والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل وإدماج النساء وحماية البيئة وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية.

ويهم برنامج جبر الضرر الجماعي بإقليم الرشيدية البعد الرمزي المتمثل في المحافظة الإيجابية على الذاكرة، والبعد الاجتماعي والتنموي الرامي إلى إدماج الإقليم في دينامية التنمية.

Revue de Presse du Conseil

قطر/ المغرب/ خليج/ حقوق الإنسان

**استعراض تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال اجتماع بالدوحة لمؤسسات حقوق الإنسان في دول الخليج**

الدوحة 22/ 4/ ومع/ تم استعراض تجربة عشرين سنة من اشتغال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, ضمن أشغال المنتدى الخليجي الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان, الذي احتضنته الدوحة يومي 20 و21 أبريل الجاري.

وشكل هذا اللقاء الذي ضم ممثلي البلدان الأعضاء الست بمجلس التعاون الخليجي واليمن, بمشاركة ممثلي المؤسسات الحقوقية بكل من المغرب والأردن ومصر وفلسطين, مناسبة لتقديم تجارب هذه الدول الأربع المعترف بها كنماذج على الصعيد الدولي.

وتم استعراض تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من طرف السيد محمد عبدالرحمان جوهري عضو المجلس, والذي قام بتعداد مختلف المبادرات المتخذة من طرف المؤسسة منذ إحداثها سنة 1990, وتحديدا منذ إعادة هيكلتها سنة 2001, والتي تعتبر السنة التي قامت خلالها بإطلاق عدد من المبادرات الهادفة إلى ملاءمتها " لمبادئ باريس", والمتعلقة بوضعية واشتغال المؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان.

وذكر السيد جوهري في مداخلته خلال المنتدى بانخراط المملكة ضمن الآليات الدولية ذات الصلة بنشر ثقافة حقوق الإنسان, مؤكدا على أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعمل منذ سنة تقريبا, على تنسيق مشاركة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة حول التربية على حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المجلس , ومنذ إحداثه سنة 1990 , يعتبر النهوض بثقافة حقوق الإنسان من مهامه الرئيسية, من بينها المقترح الذي كان رفع إلى جلالة المغفور له الحسن الثاني سنة 1991, القاضي بتدريس حقوق الإنسان في المعاهد الخاصة بتكوين القضاة ورجال الشرطة والدرك الملكي.

وأبرز السيد جوهري المبادرات العديدة التي اتخذها المجلس منذ سنة 2001, والتي مكنت المملكة من الحصول على التنقيط " 1 أ", الذي يعد أفضل مكافأة دولية لجهود النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وذكر السيد جوهري (المحامي والبرلماني السابق عن إقليم ورزازات) بالمبادرات التحسيسية التي تم القيام بها من خلال وسائل الإعلام السمعية-البصرية, وكذا مختلف الاتفاقيات المبرمة مع الفاعلين المحوريين في هذا المجال, من قبيل وزارتي التربية الوطنية والداخلية.

كما استعرض مراحل بلورة الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان, وهو الإجراء الذي تم إطلاقه في سنة 2006 تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة تضم جميع الأطر المعنية, حكومية وغير حكومية, والتي تم الانتهاء من إنجازها بعد ما يربو عن عشرة أشهر, حيث اعتمدت ثلاثة محاور أساسية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها, وهي التربية والتكوين والتحسيس.

وأعقب تقديم هذه الأرضية رفقة مخطط عملها, خلال ورشة نظمت في نهاية سنة 2006 أعقبها, الإعلان الرسمي للحكومة في بداية سنة 2007, عن التزامها بتفعيل هذه المقتضيات وتوفير دعم مالي لهذا الغرض.

وتتمثل المبادرة الأخرى المندرجة في نفس السياق, في إعداد خطة وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

وأوضح عضو المجلس أن الأمر يتعلق في هذا السياق, بالمبادرة الأولى من نوعها المدمجة للبعد الديمقراطي وحقوق الإنسان في آن واحد, إعمالا لتوصية صادرة عن الندوة الدولية حول حقوق الإنسان المنعقدة في فيينا سنة 1993.

ومن بين مطامح هذه الخطة, مرافقة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنمية التعاون بشأنها, وكذا إشاعة معايير وآليات حقوق الإنسان, خاصة في صفوف الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين والعاملين الاجتماعيين.

وفي هذا السياق, تم تشكيل لجنة مستقلة للإشراف والتتبع من أجل إعداد الخطة, تحت رئاسة وزارة العدل والكتابة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, وقد أنهت أشغالها في شهر أبريل الجاري ومن المنتظر الإعلان عن حصيلة أشغالها مع متم هذا الشهر.

وأشار السيد جوهري , كذلك, إلى بلورة ميثاق حول حقوق وواجبات المواطن, تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي جاء بها خطاب العرش لسنة 2003, حيث قام خبراء لجنة الإشراف المكلفة بهذا المشروع بتقديمه للمجلس قبيل إعداد نسخة نهائية بغية تقديمها لجلالة الملك.

وقال إنه علاوة على هذه الإجراءات, يعمل المجلس الاسشاري لحقوق الإنسان على تنفيذ عمل تواصلي في كل المناحي, من خلال تطوير علاقة مباشرة مع المؤسسات التعليمية وتنظيم ملتقيات وندوات وورشات للتكوين وتوزيع إصدارات, وكذا عبر القيام بمبادرات للقرب تتوخى ضمان أكبر قدر ممكن من انتشار مبادئ حقوق الإنسان.

واختتم هذا اللقاء المنظم من طرف اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان, التي تعد من بين أولى المؤسسات من نوعها المحدثة في منطقة الخليج, أشغاله بإصدار بيان مشترك يدعو على الخصوص, دول المنطقة التي لم تقم بعد بحذو هذا النهج إلى إحداث مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان.

كما دعت الوثيقة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي (يضم كلا من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان) إلى تشكيل لجنة دائمة تتكلف بحقوق الإنسان والتنسيق بين مؤسسات المنطقة.

وشاركت المفوضة العليا لمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نافانيتيم بيلاي , أول أمس الثلاثاء , ضمن أشغال جلسة افتتاح هذا الاجتماع الأول من نوعه, الذي انعقد تحت شعار "تحديات وإنجازات وطموحات".

ت/ إ ج

م ج ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Qatar-Maroc-Golfe-Droits de l'Homme

**Droits de l'Homme: L'expérience du CCDH présentée à une réunion des pays du Golfe**

Doha, 22 avr -(MAP)- L'expérience des vingt années d'existence du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) a été présentée devant une réunion des institutions des droits de l'Homme des pays du Golfe, dont les travaux se sont tenus les deux derniers jours à Doha.

La rencontre, qui a réuni les délégués des six pays du Conseil de Coopération du Golfe (CCG) et du Yémen, avec la participation de représentants d'institutions du Maroc, de Jordanie, d'Egypte et de Palestine, a été l'occasion de présenter les expériences de ces quatre pays reconnues comme modèles au niveau international.

L'expérience du CCDH a ainsi été exposée par M. Mohamed Jaouhari, membre du Conseil, qui a énuméré les différentes actions entreprises par l'institution depuis sa création en 1990, et plus particulièrement depuis sa restructuration en 2001, année où elle a lancé un certain nombre d'initiatives visant à l'aligner sur les "Principes de Paris" concernant le statut et le fonctionnement des institutions nationales pour la protection et la promotion des droits de l'Homme.

Après avoir rappelé que le Royaume a adhéré aux instruments internationaux liés à la propagation de la culture des droits de l'Homme, M. Jaouhari a souligné que le CCDH est depuis près d'une année en charge de la coordination du travail du Comité international de coordination des institutions nationales dans l'élaboration d'un projet de Déclaration des Nations Unies sur l'éducation aux droits de l'Homme.

L'intervenant a souligné que depuis sa création en 1990, le Conseil considère la promotion de la culture des droits de l'Homme parmi ses principales missions. L'un des tout premiers avis consultatifs qu'il avait présenté à feu SM le Roi Hassan II recommandait, dès 1991, l'enseignement des droits de l'Homme dans les instituts de formation des magistrats, des agents de sécurité et des gendarmes.

M. Jaouhari a ensuite exposé une à une les nombreuses actions entreprises par le CCDH depuis 2001 et qui ont valu au Royaume la notation "A1", meilleure gratification internationale pour les efforts de promotion de la culture des droits de l'Homme.

M. Jaouhari, avocat et ancien député de Ouarzazate, a rappelé les opérations de sensibilisation menées dans les médias audiovisuels ainsi que les différentes conventions passées avec des acteurs déterminants dans le domaine, comme le ministères de l'Education et celui de l'Intérieur.

Il a également exposé les étapes de réalisation de la plate-forme citoyenne de promotion de la culture des droits de l'Homme, démarche lancée en 2006 sous la supervision d'une commission nationale indépendante impliquant toutes les parties concernées, gouvernementales ou non-gouvernementales, et achevée en une dizaine de mois avec comme fondements les trois axes de l'éducation, de la

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

formation et de la sensibilisation.

La présentation de cette plate-forme, avec son Plan d'action, lors d'un atelier organisé fin 2006 a été suivie, début 2007, de l'annonce officielle par le gouvernement de son engagement pour la mise en Âœuvre de ses dispositions et d'une allocation budgétaire à cet effet.

Une autre action s'inscrivant dans le même contexte a été celle de la préparation d'un Plan national pour la démocratie et les droits de l'Homme. Il s'agit là, a expliqué l'intervenant, d'une première démarche du genre, intégrant la dimension de la démocratie à celle des droits de l'Homme, et ce en application d'une recommandation d'une conférence internationale tenue en 1993 à Vienne.

Ce Plan vise, entre autres, d'accompagner le gouvernement et la société civile et d'encourager leur coopération dans les activités de renforcement et de protection des droits de l'Homme, ainsi que la diffusion des critères et des instruments des droits de l'Homme en particulier au sein des appareils en charge de l'application des lois et des milieux des travailleurs sociaux.

Une commission indépendante de supervision et de suivi de l'élaboration du Plan a été mise en place sous la présidence du ministère de la Justice et du secrétariat général du CCDH. Elle a achevé ses travaux au début de ce mois d'avril et devrait en annoncer les résultats à la fin du même mois.

M. Jaouhari a également cité l'élaboration d'un Pacte sur les droits et les obligations du citoyen, en application des directives royales contenues dans le Discours du Trô ne de 2003. Les experts et la Commission de supervision en charge de ce projet l'ont déjà présenté au Conseil en prévision d'une version finale destinée au Souverain.

Outre ces actions, a encore indiqué M. Jaouhari, le CCDH ne cesse d'accomplir un travail de communication tous azimuts, en développant une relation directe avec les établissements scolaires, en organisant rencontres, conférences et ateliers de formation, en distribuant des publications et en entretenant des démarches de proximité visant à assurer le plus possible de diffusion des principes des droits de l'Homme.

Organisée par la Commission nationale qatarie des droits de l'Homme, une des premières à être mise en place dans le Golfe, cette réunion s'est achevée avec un communiqué commun incitant notamment les pays de la région qui ne l'ont pas encore fait à se doter d'institutions des droits de l'Homme.

Le document a aussi invité le secrétariat général du CCG (qui regroupe l'Arabie saoudite, le Koweït, Bahrayn, Qatar, les Emirats arabes unis et Oman) à mettre en place une commission permanente en charge des droits de l'Homme et de la coordination entre les institutions de la région.

Le Haut Commissaire des Nations Unies pour les Droits de l'Homme, Mme Navanethem Pillay, avait pris part mardi à la séance d'ouverture de cette première réunion du genre, tenue sous le thème "Défis, réalisations et ambitions".(MAP).

RD---BI.
HR.ô©. MAP 221552 GMT AVR 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

## في واضحة النهار

يقف غدا الأربعاء 1461 سجينا سياسيا سابقا وقفة احتجاجية أمام قبة البرلمان بعدما وقفوها أمام غرفة المستشارين، ديدنهم في ذلك الإنصاف الحقيقي مما لحقهم من سنوات الرصاص من تهميش، ومما استمر يلحقهم من حيف ومماطلة في تنفيذ ملفهم الاجتماعي المتعلق بالإدماج والتسوية المالية لمدة فاقت خمس سنوات. ويجد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، نفسه محرجا أمام هكذا موقف من السجناء السياسيين السابقين، خصوصا أن وعودا كانت قد أعطيت لهم لتسوية ملفاتهم على خلفية نتائج هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن هذه الوعود عادت لتتبدد بعد الاجتماع الأخير الذي جمع أحمد حرزني بلجنة منبثقة عن هؤلاء السجناء وهو الاجتماع الذي تبين فيه ألا أمل في مستقبل إنصاف المتضررين. فما الذي سيفعله حرزني وما الذي سيحققه هؤلاء من الوقفة الاحتجاجية؟

Revue de Presse de l'Homme

## الحوار الكامل الذي أجرته مجلة «ذاكرة حية» مع السيد أحمد احرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

# المبتغى هو أن يتحرر المرء من رهبة القمع والاعتقال وما شابها من تعسفات وقعت في مرحلة معينة وأدت إلى نوع من شلل وتكلس الذاكرة

استقبلنا السيد أحمد احرزني بالمقر المركزي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أعجب بفكرة المجلة التي من شأنها أن تساهم في حفظ الذاكرة. تمحورت أسئلتنا حول خصوصيات برنامج جبر الضرر الجماعي وتقييمه الخاص لمسلسل حفظ الذاكرة وكذا دينامية المجتمع المدني المشارك في هذا المسلسل. كانت مواقف رئيس المجلس الاستشاري صريحة كعادته. لقد أكد من جديد على الضرورة الملحة لتحرير الذاكرة وحفظها حتى تساهم في طي صفحة الماضي، وأشار «بدون مجاملة»، كما يقول، إلى أهمية مشروع «ذاكرة حية» التي انخرطت، عبر التوثيق وإعادة كتابة خروقات الماضي، في حفظ الذاكرة الجماعية.

**ما هي في نظركم خصوصيات برنامج جبر الضرر الجماعي داخل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟**

أعتقد أن برنامج جبر الضرر الجماعي يمثل ركنا أساسيا ومهما فيما يمكن أن يصطلح عليه ب»السلة الأمثل للمصالحة»، وذلك لأنه، سواء في التجربة المغربية أو خارجها، تبين منذ وقت مبكر أن المصالحة لا يمكن أن تعتمد على تعويض الأفراد فقط. فالوقائع تثبت أنه ليس الأفراد وحدهم من تضرروا، ولكن تضررت جماعات. والأمثلة كبيرة سواء في بلادنا أو خارجها. وبالتالي فلا يمكن لأي مسلسل مصالحة أن يتجاهل مسألة جبر الأضرار الجماعية. وأظن أنه من هنا تأتي أهمية التوصيات المتعلقة بجبر الضرر الجماعي في برنامج هيئة الإنصاف والمصالحة.

طبعا الهيئة نفسها لم يكن بالإمكان خلال مدة ولايتها أن تبدأ في تنفيذ المشروع، لكن وكما يعلم القراء، لقد شرعنا في أجرأة هذه التوصية بعدما عقدنا اتفاقيات مع الاتحاد الأوربي وشركاء وطنيين. وهناك مجموعة من المناطق التي استفادت من هذه الأجرأة. ويمكن القول أنه ظهر جليا الأثر الإيجابي لها في أحداث كثيرة. فأذكر على سبيل المثال زيارة فتيات إيميلشيل للمجلس ولأماكن أخرى، والمخيمات التي نظمها المجلس خلال الصيف الماضي، والحفل الذي أقيم بمقر المجلس بمناسبة تسليم التعويضات لمجموعة تاكونيت... وكلها أشياء تؤكد صوابية تبني هيئة الإنصاف والمصالحة لفكرة جبر الأضرار الجماعية.

**ما هو تقييمكم الخاص لمسار حفظ الذاكرة الجماعية؟**

مشروع حفظ الذاكرة، بدوره يوجد في قلب مفهوم جبر الضرر الجماعي لأنه إلى جانب الأضرار المادية التي لحقت المعتقلين السابقين، هناك أضرار معنوية ربما تفوق ما هو مادي، ومنها الرهبة التي لحقت الجماعات المعنية وجعلتها تتذكر ما مضى وكأنه كوابيس... ولعل بعض الجماعات المعنية كانت تخشى حتى من ذكر ما وقع. هذه أمور تترك الفرد أو الجماعة في حالة صدمة وتؤدي إلى أضرار يمكن أن تكون أخطر من الأضرار التي تصيب الفرد. وهي قد تؤدي إلى شلل في القدرة على الفعل والمبادرة. وبالتالي فإن إتاحة الفرصة وخلق الأجواء المواتية للتذكر والحديث عما مضى فيه علاج للنفوس. إن الشق المتعلق بحفظ الذاكرة لا يقل أهمية عن الجوانب المادية من مشاريع جبر الأضرار الجماعية، وربما يفوقها من حيث الأهمية لأن من شأنه تحقيق استرجاع المبادرة والخروج من دور الضحية المرهوبة والعاجزة عن الفعل. فالفرد عندما يمر من محنة صعبة يكون، كما هو معروف في علم النفس، في حالة «عصابية»، والعصاب الجماعي موجود، وعلاجه الوحيد هو استرجاع الذاكرة والحرية في الحديث عن الماضي مع الإلحاح على أن الغرض هو إخراج الجماعة المعنية أو الفرد المعني من حالة العصاب إلى الفعل والمبادرة من جديد. إذن فحفظ الذاكرة مسألة مهمة.

# الغرض هو أن تتحرر الطاقات الإبداعية وأن يقع تجاوز لحظة الصدمة.

كيف يمكن حفظ الذاكرة من خلال الأماكن والمعتقلات التي شهدت خروقات حقوق الإنسان في الماضي القريب؟

**أظن أن الحفاظ على تلك البنايات هو في حد ذاته مسألة مهمة. فلو تصورنا مثلا أنها هدمت، هذا سيكون فيه خسارة للذاكرة وللقدرة على التذكر. فالحفاظ على البنايات يساهم في تفعيل القدرة على التذكر الإيجابي وتجاوز ما مضى. فعندما دخلنا إلى قصبة آكدز مثلا ونظرنا إلى الأماكن التي كانت تستعمل كزنازن، فإن المرء يعي بأنه لم يعد بداخلها. وهذا الأمر فيه علاج كبير للنفوس، ويمكنك هنا أن تسأل الإخوان الذين كانوا في تلك المعتقلات وعادوا إليها، فربما سيقولون لك أنهم لم يعوا بأنهم خارجها فعلا إلا في تلك اللحظة.**

**كما أعتقد أن هذه البنايات يجب أن ترمم وتخصص بداخلها أماكن لتأبيد الذاكرة. ويمكن أن تعرض فيها صور وكتابات وإبداعات المعتقلين السابقين. أظن أن جل المشاريع الخاصة بتحويل المعتقلات السابقة الى أماكن لحفظ الذاكرة والتنشيط لثقافي والاجتماعي تتضمن جانبا «متحفيا» إن صح القول. إنها طريقة تساهم في الحفاظ على الذاكرة والمساعدة على تحرير المتذكر من المحنة التي عاشها في فترة ما من حياته.**

يلاحظ المتتبع أن مجموعة من الجمعيات صارت تساهم هي الأخرى في خلق مشاريع تحمل هم حفظ الذاكرة بدل أن يظل هذا الأمر مقتصرا على المركز. ما هو تعليقكم على هذا الأمر؟

**أعتقد أن الأمر هنا يتعلق بظاهرة صحية جدا، فالمبتغى هو أن يتحرر المرء من رهبة القمع ورهبة الاعتقال وما شابها من تعسفات وقعت في مرحلة معينة وأدت إلى نوع من شلل وتكلس الذاكرة. فالغرض بالضبط هو أن تتحرر الطاقات الإبداعية وأن يقع تجاوز لحظة الصدمة.**

أليس هناك تخوف من وقوع بعض الانزلاقات أثناء مرحلة تحرير الذاكرة؟

**الانزلاقات دائما ممكنة، وأعتقد أن ما يمكن الاصطلاح عليه بعديا ب»انزلاقات» يعد في حد ذاته تعبيرا ورغبة في تجاوز الصدمة، وأعتقد أن الانزلاقات يمكن أن تكون في لحظة معينة أو لأمد قصير، ولكن التيار السليم سيكون غالبا. الجماعة كذلك لها نفسية كما للأفراد. فنلاحظ في بعض الحالات الفردية أن العلاج كيفما كان فهو لا يكفي، وربما كانت الصدمة على المستوى الجماعي أقوى مما نتصور، أو ربما أن حفظ الذاكرة بدوره لا يكفي، وربما وجب القيام بإجراءات مصاحبة أخرى. وعموما يمكن أن تكون هناك ردود أفعال لا ترقى إلى ما هو مطلوب. وربما تظهر نزعات مطالبة بأكثر مما هو مشروع، وهو أمر ممكن أن يحصل وليست هناك أية وسيلة لمنع ذلك، ونحن لا نريد منع ذلك، بل نريد أن يعبر كل واحد كما يشاء ونراهن على قدرة الجماعة نفسها على التعقل وضبط الانزلاقات الممكنة، لأنه إذا لم نفترض أن هناك حكمة عند الناس والجماعات فلا يمكن أن نفعل أي شيء. كما أعتقد أنه لا يجب أن نهول من الانزلاقات الممكنة، لأنها ستكون حتما محدودة، فالجماعة نفسها قادرة على ضبط الأمور وتأمين سلوك معقول ورزين.**

في نظرَكم أي دور يمكن للجامعة أن تلعبه في حفظ الذاكرة عبر عقد شراكات مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟

**هناك مبادرات كثيرة في هذا الشأن. فنحن مقبلون مثلا على عقد اتفاقية قبل نهاية شهر يناير 2010 بين المجلس وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكدال من أجل إطلاق سلك الماستر في التاريخ الراهن، كما أن هناك نداء سنطلقه قريبا لمجموعات البحث المعنية بالتاريخ الراهن على المستوى الوطني. فالجامعة طبعا لها دور أساسي في هذا الموضوع وخاصة الشعب المرتبطة بالتاريخ. الدعوة إذن مفتوحة لجميع الدارسين والباحثين المهتمين من أجل الانخراط في هذا المشروع. ونحن الآن بصدد أخذ الإجراءات الضرورية وهيكلة برنامج سينصب بالكامل على مقاربة موضوع التاريخ والأرشيف. كما أننا نتمنى ونتوقع أن تتجاوب الجامعة بكثافة مع هذا البرنامج.**

ما هو تقييمكم القبلي لمشروع جمعية منتدى بني زولي للتنمية والتواصل الخاص بهذه المجلة التي تريد المساهمة في حفظ الذاكرة عبر التوثيق وكذا فكرة إنشاء منتديات للمواطنة وورشات للتدريب على الكتابة الصحفية؟

**لم أكن بصراحة أتابع هذا المشروع بدقة، ولكن المعطيات التي توفرت لي تدل على أنه مشروع قوي مادام قد وقع عليه الاختيار في الدفعة الأولى للمشاريع المرتبطة بجبر الأضرار الجماعية التي تقدمت بها الجمعيات أمام المجلس. كما أعتقد أن الاختيار موفق ما دام المشروع يهدف إلى خلق نوادي للمواطنة، وتشجيع الشباب على الكتابة الصحفية وتوثيق الذاكرة. فهذا الأمر مهم وسيعطينا جيلا جديدا من الشباب الذين سيتابعون هذه المواضيع التي تهم تاريخ المغرب وبناء الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان في المغرب. وأتمنى كل التوفيق لهذا المشروع.**

في الأخير، ماذا تعني لكم شخصيا منطقة زاكورة مادامت المجلة موجهة لهذه المنطقة بالأساس؟

**بدون مجاملة وبكل صراحة، أنا شخصيا لدي أصول بعيدة صحراوية، وبالتالي فأنا أشعر بالراحة وبنوع من الرجوع إلى الجذور كلما زرت منطقة زاكورة. كما أنه في ذهني ترتبط هذه المنطقة بجنين لمجتمع مدني حقيقي كما أنشده، وأنا أعرف الدور الذي لعبه المجتمع المدني في إنقاذ هذه المنطقة في فترة معينة تميزت بالجفاف والنزوح من زاكورة نحو مدن ومناطق أخر من المملكة. فهذه المدينة، والمناطق الصحراوية على العموم توحي بالصمود والقدرة على تجاوز المحن. وأتمنى أن يحافظ شباب هذه المدينة عل الخصال الموروثة من الأجيال السابقة مع تكييفها مع ما يستوجبه العصر الذي نعيش فيه.**

كلمة أخيرة السيد الرئيس ؟

**أتمنى لكم كامل التوفيق.**